مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الأول / جوان 2015

Mila Univ center. Publish. Co.

إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر

The problem of Coherence Between higher Education Policy and Employment Policy in Algeria

أ. دلال بوعتروس
جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2- الجزائر

أ. محمد بوكرب
جامعة الجزائر2- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2015/06/04 تاريخ قبول النشر: 2015/06/27

الملخص :

يعاني التعليم العالي في الجزائر العديد من المشاكل التي تشوه صورة الجامعة الجزائرية، إلا أن أبرزها هو زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل، والسبب راجع بالدرجة الأولى إلى غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل؛ وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تبيين أهمية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر، بسبب عدم وجود مواءمة لمخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؛ الأمر الذي نتج عنه مشكلة بطالة حاملي الشهادات مما دفع السلطات العمومية الجزائرية إلى اعتماد العديد من السياسات في سبيل الحد منها.

الكلمات المفتاحية: التنسيق، سياسة التعليم العالي، سياسة التشغيل، بطالة حاملي الشهادات.

Abstract :

Higher education in Algeria is suffering from many problems which damage the image of the Algerian university, but the most important one is the wide gap between the university outputs and the needs of the market labor. The cause of the latter is the lack of coherence between higher education institutions and the labor market. So, the main objective of this study is to show the importance of the coherence between higher education policy and employment policy in Algeria, especially with the emergence of graduates' unemployment. Because of the absence of harmony between higher education outputs and the needs of labor the market, the Algerian public authorities have adopted several policies to solve this problem.

Key words: *coherence, higher education policy, employment policy, graduates' unemployment*.

مقدمة

حققت سياسة التعليم العالي في الجزائر العديد من الإنجازات وذلك بتخريجها للكوادر العلمية المتخصصة والمؤهلة في ميادين مختلفة، نتيجة المجهودات المعتبرة التي تقوم بها الدولة؛ وفي مقابل ذلك عانت هذه السياسة العديد من النقائص والمشاكل التي أخذت تتفاقم لاسيما فيما يتعلق بجودة مخرجات التعليم العالي حيث سجلت زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل في الجزائر، ما تسبب في بروز وبشكل ملفت ظاهرة بطالة حاملي الشهادات، هذه الأخيرة تعتبر من المشاكل التي تهدد استقرار المجتمع والتي تنعكس آثارها على جميع المجالات.

تعتبر بطالة حاملي الشهادات شكل من أشكال هدر المال العام خاصة أمام الأموال الهائلة التي تطلبها تكوين هؤلاء الخريجين، حيث بلغت الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي 264.582.513 دج حسب قانون المالية لسنة 2013؛ وهدر للموارد البشرية نتيجة فقدان اليد العاملة المؤهلة والتي تتسابق العديد من الدول في سبيل الحصول عليها وهذا ما يفسر هجرة الأدمغة الجزائرية، وتشير الإحصائيات إلى هجرة 40.000 باحث جزاري إلى الخارج وهي مقسمة إلى النسب التالية: 50% أطباء، 23% مهندسين و15 %علماء، غادروا الجزائر إلى البلدان الأوروبية .[1]

-إشكالية الدراسة :

إن تشخيص واقع سياسة التعليم العالي في الجزائر يبين أنها تعاني العديد من المشاكل، إلا أن أبرزها هو عدم مواءمة مخرجات الجامعة لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية وهذا ما تُرجم في انتشار ظاهرة بطالة حاملي الشهادات، خاصة وأنه في وقت مضى كان مجرد الحصول على شهادة جامعية يقابله الحصول الفوري على وظيفة، لكن هذه المعادلة أثبت الواقع المعاش عدم صحتها أين أصبحت هذه الظاهرة تهدد كيان المجتمع وتشوه صورة الجامعة الجزائرية، وتثير الفضول حول أين يكمن الخلل ؟ هل هو في سياسة التعليم العالي المعتمدة والتي من المفروض أنها تجيب عن مختلف احتياجات المجتمع، أم أنه يكمن في سياسات واستراتيجيات التشغيل المعتمدة في سبيل التقليص من حدة هذه الظاهرة؛ أم أنه يرجع إلى عدم وجود تنسيق بين سياستي التعليم العالي والتشغيل.

- أهمية الدراسة :

تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه، إذ أن السعي لتسليط الضوء على إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر يُعد مسألة ذات أهمية كبيرة؛ فالمجتمعات المتقدمة في عالم اليوم هي التي تعمل على تقوية ودعم الارتباط والتنسيق بين سياسة التعليم العالي وسوق العمل، وذلك عن طريق وضع استراتيجية تقوم على فتح تخصصات ملائمة وتوافق متطلبات مختلف المؤسسات ووفقا للتطورات التي يعرفها سوق العمل، إلى جانب ذلك العمل على محاولة دمج الجامعة الجزائرية في محيطها السوسيو اقتصادي من خلال خلق شراكة بينهم.

أضف إلى ذلك أن الدراسة تستمد أهميتها من المرحلة الحساسة التي تمر بها الجامعة الجزائرية، والتي يتعين عليها بذل كل المجهودات من أجل اضطلاعها بدورها الحساس المتمثل في توفير الإطارات التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية، الاجتماعية وتدعيم تكوينهم، وهو ما يعني ضرورة وجود رؤية دقيقة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل.

- **أهداف الدراسة :**

تتمثل أهم أهداف الدراسة في :

- ✓ إبراز أهم الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي في محاولة لتكييفه مع متطلبات التنمية؛
- ✓ إعطاء صورة حقيقية من خلال الأرقام عن ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية؛
- ✓ الكشف عن أهم معوقات التنسيق بين التعليم العالي واحتياجات سوق العمل؛
- ✓ إبراز مختلف المشاكل التي تحول دون أن يكون لمخرجات التعليم العالي في الجزائر دورا في تحقيق التنمية ؛
- ✓ تسليط الضوء على أهم السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة مشكلة البطالة بالنسبة لخريجي الجامعات؛

- **منهجية الدراسة :**

إن طبيعة الإشكالية وأهدافها قد مثلت المعطيات الموضوعية لاختيار المنهج الملائم لإنجاز هذه الدراسة، من خلال جمع البيانات الكافية عن الموضوع وتحليلها بطريقة موضوعية؛ وقد مر استخدام هذا المنهج بمرحلتين؛ المرحلة الأولى تمثلت في

استخدام المنهج الاسترادادي التاريخي والذي يعتمد كثيرا على جمع المعلومات التاريخية نقدها وتحليلها، وأما المرحلة الثانية تمثلت في المنهج الوصفي التحليلي والذي يهتم بوصف الظاهرة المدروسة وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا نوعيا وكميا.

1 – سياسة التعليم العالي في الجزائر

تعود بداية التعليم العالي في الجزائر فعليا بعد الاستقلال، أين مرّ هذا الأخير بالعديد من المراحل تخللتها جملة من الإصلاحات وذلك بهدف تكييف التعليم العالي مع مختلف متطلبات التنمية والتطورات التكنولوجية الحاصلة، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل على اعتبار أن المرحلة الأولى كانت بداية التفكير في الإصلاح؛ في حين عرفت كل من المرحلتين الثانية والثالثة إصلاح للتعليم العالي، تجسد في المرحلة الثانية في أول إصلاح للتعليم العالي في الجزائر وهو إصلاح 1971 بالإضافة إلى العديد من التغييرات التي لم تصل إلى مستوى الإصلاح، أما في المرحلة الثالثة فقد تم الشروع في إصلاح جديد يطلق عليه " ليسانس، ماستر، دكتوراه".

1-1- المرحلة1: 1962-1969

انطلق التعليم العالي في الجزائر بمؤسسة جامعية واحدة هي جامعة الجزائر، وبعد الاستقلال توسعت الجامعة الجزائرية لكنها بقيت فرنسية ببرامجها التعليمية وبهيئة تدريسها وبنظام الامتحانات والشهادات[2]، ما يعني أن سياسة التعليم العالي خلال هذه الفترة مستوحاة من السياسة الفرنسية وبعيدة كل البعد عن واقعها من حيث أهدافها ومبادئها.

ورثت الجزائر العديد من المشاكل الاجتماعية، الأمر الذي جعلها تدخل في صراع مرير في كافة الجبهات من أجل تثبيت دعائم الاستقلال؛ وإقامة هياكل الدولة الناشئة ومؤسساتها في مختلف المجالات السياسية، الإدارية، الاقتصادية، الثقافية والتربوية[3]. لذلك حرصت على خوض معركة التعليم والتكوين بكل جدية، بهدف القضاء على الجهل والأمية من جهة وتقديم تعليم عالٍ بغرض التحكم في كافة المعارف الحديثة، وذلك بالعمل على التعريب وجزأرة المنظومة التربوية[4]، وكان الهدف من جامعة الجزائر آنذاك هو تكوين الإطارات لأن المشكل المطروح هو غياب الإطارات العلمية الجزائرية المطلوبة لعملية التنمية، وعليه قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الجامعات والمعاهد التي كانت موزعة على ولايات الوطن. هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي وجزأرة إطارات التعليم وكذلك

التعريب الجزئي وتطبيق سياسة ديمقراطية التعليم مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة عن فرنسا.

1-2- المرحلة2: 1970-2003

بداية هذه المرحلة كانت بإنشاء أول وزارة للتعليم العالي سنة 1970، وفي سنة 1971 كان هناك إصلاح شامل للتعليم العالي في برامجه، أهدافه، مناهج البحث وأسلوب تكوين الإطارات، تجسد هذا الإصلاح من خلال استبدال المعاهد الجامعية بكليات كما تم إعادة النظر في محتوى نظم الدراسة الموروثة عن فرنسا؛ كما حمل هذا الإصلاح في طياته مجموعة من الأهداف هي[5]:

- ✓ تكوين الإطارات التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية، الاجتماعية وتدعيم تكوينهم في الداخل والخارج؛
- ✓ تكوين أكبر عدد من الإطارات بأقل تكلفة؛
- ✓ الإطار المكون في الجامعة يحمل صفات ملائمة للمستوى الذي تحتاجه البلاد.

عرفت هذه الفترة زيادة إنشاء الجامعات والمعاهد، والذي رافقه تزايد عدد الطلبة المقبلين على الجامعة ما أدى إلى خلق العديد من المشاكل خاصة فيما يتعلق بنقص أعداد هيئة التدريس مما جعل السلطات تستعين بالأجانب لتغطية هذا النقص، كما تم وضع الخريطة الجامعية سنة 1984 حتى يستجيب التعليم العالي لاحتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة ومحاولة خلق توازن بين توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطنية[6].

في الفترة الممتدة بين نوفمبر 1994 وجانفي 1995 تم تشكيل 6 لجان وثلاثة فرق عمل من طرف وزير التعليم العالي أوكلت لها مهام التحضير لإصلاح المنظومة التعليمية وفق ما يتلاءم مع متطلبات السوق[7]، وخلال سنة 1998 تم التأكيد على ضرورة إصلاح التعليم بمختلف مراحله من الابتدائي إلى الجامعي، وعليه تم تشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

وبحلول سنة 1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة، 13 مركزا جامعيا و4 مدارس عليا، 141 معهداً وطنيا، ومع زيادة ظهور الجامعات والمراكز الجامعية ساهم ذلك في تدعيم الهياكل وتجسيد ديمقراطية التعليم العالي.

لقد عرفت فترة التسعينات العديد من التحولات التي لا ترقى إلى مستوى الإصلاح، مثل الانتقال إلى نظام المعاهد والرجوع إلى نظام الكليات انطلاقا من سنة 1999، العمل بالنظام السداسي ثم السنوي، تغيير تسمية بعض الشهادات وبعض التخصصات.[8]

1-3- المرحلة3: 2004 إلى يومنا هذا

حققت سياسة التعليم العالي في الجزائر العديد من الإنجازات وذلك بتخريجها الكوادر العلمية المتخصصة والمؤهلة في ميادين مختلفة، نتيجة المجهودات المعتبرة التي تقوم بها الدولة، إلى جانب ذلك عانت هذه السياسة العديد من النقائص والمشاكل التي أخذت تتفاقم لاسيما فيما يتعلق بجودة مخرجات التعليم.

وأمام رغبة السلطات العمومية الجزائرية في تحسين مكانة الجامعة الجزائرية والوصول بالتعليم العالي إلى مصاف الدول المتقدمة، انتهجت نظام ل.م.د (ليسانس، ماستر، دكتوراه) انطلاقا من الدخول الجامعي 2004-2005 وذلك في عشر جامعات ليتم تعميمه بصورة تدريجية.

اعتماد نظام ل.م.د في الجزائر كان من المفروض أنه يجيب عن انشغالات الجامعة الجزائرية، ويسعى لتحقيق الأهداف التالي[9]:

- ✓ ضمان تكوين نوعي يستجيب للمعايير الدولية والتركيز على جانب النوع خاصة أمام الأعداد الهائلة للطلبة نتيجة ديمقراطية ومجانية التعليم، على اعتبار أن المؤسسات الجامعية عبارة عن مرفق عام يقدم خدمة عمومية؛
- ✓ محاولة دمج الجامعة الجزائرية في محيطها السوسيو اقتصادي من خلال خلق شراكة بينهم؛
- ✓ تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما خاصة فيما يتعلق بالتبادلات العلمية والتكنولوجية؛
- ✓ إرساء أسس الحكامة الرشيدة المبنية على المشاركة والتشاور؛
- ✓ فتح تخصصات ملائمة وتوافق متطلبات مختلف المؤسسات ووفقا للتطورات التي يعرفها سوق العمل؛
- ✓ البعد الدولي للتعليم العالي الذي يكون من خلال خلق فضاء مغاربي وأور ومتوسطي من أجل تسهيل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين.

تعتبر هذه أهم أهداف نظام ل.م.د في الجزائر والتي جاء لترسيخها وتجسيدها على أرض الواقع، لكن ما يمكن ملاحظته هو أن الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة كل البعد عن محيطها السوسيو اقتصادي، وأن جل التخصصات لا تلائم احتياجات سوق العمل، الأمر الذي نتج عنه بروز ما يسمى بطالة حاملي الشهادات الجامعية.

2- ظاهرة بطالة حاملي الشهادات الجامعية

تعتبر المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من المطالب الهامة لعملية التنمية، لذلك تحاول الجامعة الجزائرية خلق تخصصات أكثر دقة خاصة مع تبني نظام ل.م.د وذلك بهدف ربط العملية التكوينية بالعملية التنموية، ويرجع السبب وراء ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل إلى[10]:

- ✓ انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل العلمي للطلبة وضعف قدراتهم التحليلية والابتكارية؛
- ✓ انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ويتجسد ذلك في تخريج مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب على تخصصات أخرى.

إن زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل في الجزائر أدى إلى بروز وبشكل ملفت ظاهرة بطالة حاملي الشهادات؛ حيث تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل التي تهدد استقرار المجتمع والتي تنعكس آثارها على جميع المجالات، وتعتبر بطالة حاملي الشهادات شكل من أشكال هدر المال العام خاصة أمام الأموال الهائلة التي تطلبها تكوين هؤلاء الخريجين.

ما يمكن ملاحظته أن هناك ضغط كبير على سوق العمل في الجزائر أين وصلت معدلات البطالة إلى مستوى مقلق رغم أن هذه المعدلات انخفضت إلى النصف ما بين سنة 2000 و 2007 حيث انتقلت من 30% إلى 13%[11]، كما تجاوزت نسبة بطالة حاملي الشهادات الجامعية 12% سنة 2005 بعدما كانت في حدود 4,4% سنة 1995، في حين لم تكن تتعدى نسبة 2,8% سنة 1989، وهو ما يعبر عن الارتفاع المستمر للبطالة عند فئة حاملي الشهادات[12]، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: معدلات البطالة ومعدلات بطالة حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر في الفترة 2008-2014

السنوات	معدلات البطالة	معدلات بطالة حاملي الشهادات
2008	%11,3	%19,8
2009	%10,2	-
2010	%10	%21,4
2011	%10	%16,1
2012	%11	%15,2
2013	%9,8	%14,3
2014	%9,8	%13,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة 2008-2014.

هذا الجدول يبين لنا أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا ملحوظاً انطلاقا من سنة 2008 حتى سنة 2014، لكن تبقى هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 5,9% [13]وهذا يرجع إلى مختلف السياسات والاستراتيجيات التي خصصها الحكومة الجزائرية في سبيل خلق مناصب شغل لفئة البطالين.

كذلك أن معدلات بطالة حاملي الشهادات هي الأخرى عرفت انخفاضا، حيث انخفضت معدلات البطالة من 19,8% إلى 13,0% خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2014؛ لكن تبقى هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بالمعدل العام للبطالة وهو ما يعني أن فرص العمل التي يتم خلقها كانت موجهة لفئات ذوي مستوى أقل من جامعي، أي أن الاقتصاد الجزائري يقف عاجز أمام توفير وظائف تحتاج كفاءات ومهارات عالية لحملة الشهادات الجامعية.

ظاهرة البطالة مست كذلك بعض التخصصات الأدبية (الآداب والحقوق) بسبب الفائض في عدد الخريجين، وحتى التخصصات العلمية نتيجة ضعف مستوى الخريجين أو انعدام توفر وظائف تلائم هذه التخصصات؛ والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 2: معدلات بطالة حملة الشهادات في الجزائر موزعين حسب الجنس والتخصصات سنة 2010

التخصصات	ذكر	أنثى	المجموع
الآداب و الفنون	%14,7	%34,4	%27,3
العلوم الإجتماعية، التجارية، والحقوق	%14,0	%43,7	%28,7
العلوم بما فيها علوم الطبيعة والحياة، العلوم الفيزيائية، الرياضيات، الإحصاء و الإعلام الآلي	%9,8	%28,6	%18,1
الهندسة الصناعية التحويلية و الإنتاج بما فيها الهندسة المعيارية والبناء	%9,4	%39,7	%14,8
الصحة و الحماية الاجتماعية	%1,6	%5,9	%3,8
تخصصات أخرى	%11,4	%17,3	%13,4
معدلات بطالة حاملي شهادات التعليم العالي	%11,1	%33,6	%21,4

*هذا التصنيف لتخصصات الخرجين حسب التصنيف الدولي لأنواع التعليم الذي تم مراجعته سنة 2007

Source : Office National des Statistiques(ONS), Emploi et Chômage au 4éme trimestre 2010, consulté: 28-05-2014 à le site web: http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

الجدول السابق يبين لنا أن معدلات بطالة حاملي الشهادات كانت مرتفعة في تخصصي العلوم الاجتماعية والحقوق والآداب والفنون، وهذه التخصصات تعتبر تخصصات أدبية والتي لا تلقى قبولا عليها في سوق العمل، على خلاف ذلك كانت المعدلات منخفضة مقارنة بالتخصصات العلمية (العلوم و الهندسة الصناعية والتحويلية).

3- سياسات التشغيل في الجزائر المتعلقة بحاملي الشهادات

تعتبر سياسة التشغيل ومكافحة البطالة جزء لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وهذا لا يكون إلا بوضع استراتيجيات ناجعة للتكفل بالخريجين الجامعيين القادمين إلى سوق العمل، حيث لم تتوانى الحكومة الجزائرية في البحث عن

سياسات وآليات لحل مشكلة البطالة مبدية اهتمام كبير بفئة حاملي الشهادات، واعتمدت على استراتيجية تقوم على تقليص معدل البطالة إلى 9% بحلول سنة 2013 من خلال خلق 350 ألف و450 ألف منصب عمل كل سنة. وفي سبيل خفض معدلات بطالة حاملي الشهادات انتهجت الدولة الجزائرية العديد من الإجراءات و السياسات، فمنذ سنة 1998 استحدثت الحكومة لفئة الجامعيين عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا وبعد 10 سنوات تم صياغة جهاز آخر لإدماج حاملي الشهادات وذلك من أجل تكوينهم وتحسين معارفهم .

3-1- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 98-402 المؤرخ في 1998/12/2 هو موجه بالدرجة الأولى إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي؛ يهدف إلى تسهيل إدماجهم في سوق العمل لدى الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة من أجل تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية قد تسهل في إدماجهم النهائي، ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام بين ثلاثة أطراف هم: صاحب العمل، المستفيد ومديرية التشغيل.

بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 6544 سنة 1998، وقد تم إدماج كل هذا العدد بصفة دائمة في مناصبهم بتكلفة إجمالية تقدر ب 121 مليار دج ؛ وانخفض هذا العدد ليصل سنة 1999 إلى 2196 مستفيد، وتم إدماج هذا العدد بصفة دائمة بتكلفة إجمالية تقدر ب 323 مليار د.ج، وعرفت سنتي 1998 و 1999 انخفاض عدد المستفيدين بنسبة كبيرة تقدر 66،44%.[14]

كما تم توظيف 59781 مستفيد سنة 2004 مقابل 5200 خلال سنة 2003[15]، لكن هذا البرنامج لم تكن فكرة مناسبة بالنسبة للعديد من المستفيدين بسب عدم إمكانية إدماجهم بعد انقضاء مدة التشغيل.

وعمدت وزارة التضامن الوطني خلال سنة 2008 إلى مراجعة برنامج عقود ما قبل التشغيل (CPE) وتم التوصل إلى تعويضه ببرنامج الإدماج الاجتماعي للشباب الحاصلين على الشهادات (PID)[16]، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد فرق بين أهداف البرنامجين السابقين خاصة ما تعلق منها بالإدماج الاجتماعي للشباب المؤهل مع وجود اختلاف طفيف بين مضمونهما حيث أن الاستفادة من برنامج الإدماج الاجتماعي للشباب الحاصلين على الشهادات يتطلب التسجيل لدى مصالح مديرية النشاط الاجتماعي كما أن

المستفيد منه يحصل على منحة تبلغ 10000دج (الشهر) بالنسبة لحاملي الشهادات، أما عقود ما قبل التشغيل يتم الاستفادة منه بعد التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل ويتحصل الشباب المستفيد حاملي الشهادات على منحة 15000دج (الشهر) .

3-2-جهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب(DAIP)

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008، يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل أول مرة والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)؛ يستفيد الشباب حاملي الشهادات من متابعة تهدف إلى تحفيز إدماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والهيئات والإدارات العمومية على أساس عقد إدماج ويترتب على إدماجهم إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم والمستفيد.

هذا الجهاز يتضمن عقد العمل المدعم (CTA) المتعلق بالقطاع الاقتصادي ويكون لمدة سنة، ومن المفروض أن المؤسسة المستقبلة تتعهد بتوظيف المستخدم بعد انقضاء مدة العقد (سنة) لكن الواقع غير ذلك، إلى جانب ثلاثة عقود وهذه العقود الثلاث هي كالتالي:

- **CID:** عقد إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين؛
- **CIP:** عقد إدماج مهني للشباب خريجي التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني؛
- **CFI:** عقد تكوين إدماج للشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

انطلق ميدانيا تطبيق هذا الجهاز ابتداء من 1 جوان 2008 وأسفرت النتائج إلى غاية 31 أوت 2008 فيما يتعلق بالتوظيف والعرض في القطاع الاقتصادي على ما يلي:

الجدول رقم 3: نتائج تطبيق جهاز المساعدة على الإدماج المهني (جوان2008-أوت 2008)

العقود	عدد عقود إدماج حاملي الشهادات
عروض تم جمعها على مستوى القطاع الاقتصادي في إطار جهاز دعم الإدماج المهني	32121
عروض تم جمعها على مستوى القطاع الإداري في إطار جهاز دعم الإدماج المهني	71496
مجموع العروض التي تم جمعها في إطار جهاز دعم الإدماج المهني	617103
التنصيب في القطاع الاقتصادي في إطار جهاز دعم الإدماج المهني	16144

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات حول التشغيل: ترقية تشغيل الشباب، ص 22.

وتبين حصيلة تنفيذ جهاز المساعدة على الإدماج المهني منذ انطلاقه إلى نهاية سنة 2010 إلى تشغيل 715055 شاب من طالبي العمل المبتدئين منها 236794 شاب بالنسبة لحملة الشهادات أي ما يعادل 33%، وخلال الفترة الممتدة من جانفي إلى ديسمبر 2011 تم توفير 660810 وظيفة جديدة منها 269746 بالنسبة لعقود حملة الشهادات أي ما يعادل 82,40%.[17] هذه الإحصائيات تبين وبوضوح استفادة حاملي الشهادات من هذا الجهاز، وهذا ما تعكسه نسب المستفيدين من عقود حملة الشهادات.

تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بتسيير هذا الجهاز بالتنسيق مع مديرية التشغيل للولاية، وهو يخضع للرقابة والمتابعة من مديرية التشغيل الولائية مع مفتشية العمل والمفتشية العامة للوزارة المكلفة بالتشغيل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الجدول رقم 4: مناصب الشغل المستحدثة للفترة 1999-2010

الفترة	1999-2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عقود ما قبل التشغيل		56056	48684	44101	52899	57129	22540	12892
المساعدة على الإدماج المهني	-	-	-	-	-	164296	277618	91344

المصدر: بن فرحات ساعد وعباس وداد، فعالية سياسات التشغيل في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص15.

تبقى مناصب الشغل المستحدثة من قبل مختلف أجهزة التشغيل مرتبطة بالنفقات العمومية للدولة والتي تتميز أنها مؤقتة، كما يلاحظ انخفاض مساهمتها في خلق قيمة مضافة كونها غير إنتاجية. ومن أهم العوامل التي أثرت سلبا على خلق مناصب عمل في الجزائر هو ضعف أداء الاقتصاد الجزائري الذي يظهر ارتباطه بعائدات المحروقات وعدم تنوعه مما جعله عرضة لتقلبات الأسواق الدولية.[18]

إن مختلف سياسات التشغيل السابقة تبقى مجرد جهود قامت بها السلطات العمومية الجزائرية في التخفيف من حدة بطالة حاملي الشهادات، لكنها تبقى سياسات مؤقتة فكل عقود العمل هي عقود عمل تعاقدية ما يعني عدم القدرة على خلق مناصب عمل دائمة وذلك بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، فبعد انقضاء مدة عقد العمل يجد الخريج نفسه بطال من الدرجة الأولى خاصة بعد انتهاك طموحه وأحلامه في الحصول على منصب عمل دائم يليق بمستواه العلمي الذي يؤهله في أغلب الأحيان إلى تقلد المناصب العليا.

4- غياب التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر:

يتمثل دور السياسات العمومية في المقام الأول في تحديد التوجهات الرئيسية للسياسة العامة للدولة الموجهة للتنمية، والسهر على تحقيق التنسيق بين مختلف القطاعات[19]، ويعتبر التنسيق من أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تقييم السياسات العمومية، وهو يعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف السياسات التي لها علاقة مع بعضها البعض(انسجام خارجي) نتيجة وجود تداخل منطقي وضروري بينها وذلك بهدف تجنب هدر المال العام.

إن التنسيق بين وزارة العليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي ضرورة ملحة، فالجامعة لها علاقة مع مختلف مؤسسات سوق العمل باعتبارها الجهات المستفيدة من مخرجاتها والتي توظفها حسب التخصصات المطلوبة وفي الوظائف المتاحة.

إن زيادة المعروض من حاملي الشهادات الجامعية عن حاجة سوق العمل، يرجع إلى عدم مواكبة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، وهو ما يبدو جلياً من خلال الأعداد الهائلة التي تدفع بها الجامعات والمعاهد سنويا دون أن يكون هنالك طلب حقيقي لسوق العمل[20]. وهو ما يبين أنه لا يوجد تنسيق بين السياسة التعليمية المعتمدة في الجامعة وسياسة التشغيل المنتهجة في الجزائر[21].

ما يمكن قوله أن التنسيق بين سوق العمل والتعليم العالي عملية ذات اتجاهين، فالتطورات التي تحصل في سوق العمل لا تؤدي فقط إلى دفع التعليم العالي إلى تنويع التخصصات التي يقدمها ليصبح أكثر ملاءمة لدعم التنمية، لكنه ينبغي أيضا أن يدفع سوق العمل إلى إصلاح أوضاعه من أجل الإسهام في بناء التنمية المستدامة.[22]

وما يجعل عملية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر صعبة نوعا ما هو ضعف علاقة الجامعة الجزائرية مع مختلف المؤسسات الاقتصادية المتواجدة في محيطها، بالإضافة إلى قلة عدد هذه المؤسسات ومشاكل نموها، مما يحد من طلبها وحاجتها لطلبات توظيف جديدة.

خاتمة:

يعتبر موضوع التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل من المواضيع التي يجب إيلائها عناية، خاصة وأنها مرتبطة بأهم عنصر في المجتمع (حاملي الشهادات)، والتي تمكن صناع القرار من إيجاد الحلول الملائمة لعدم ملاءمة المخرجات الجامعية لاحتياجات سوق العمل، وذلك بوضع خطة استراتيجية وخلق تشاور حقيقي لتحديد الأدوار المختلفة لكل من مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وفي سبيل خلق تنسيق بين هاتين السياستين والتخفيض من حدة بطالة حاملي الشهادات ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات:

– إنشاء مراصد تهتم بتقييم سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل ومختلف السياسات العمومية المرتبطة بهما من أجل خلق تنسيق وانسجام بينها ؛

– وضع قاعدة بيانات تضم مختلف المعلومات والإحصائيات الفعلية المتعلقة بعدد حاملي الشهادات خلال كل سنة وحسب التخصصات وعدد عروض العمل المقدمة من قبل مختلف المؤسسات؛

– خلق تخصصات دقيقة تعكس بالفعل احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

الإحالات والمراجع

[1] – بلعسل محمد، ظاهرة عدم التنسيق بين الجامعة وسوق العمل في الجزائر، أين يكمن الخلل، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ماي 2010،ص 6؛

[2]- Djamel Guerid, L'université d'hier a Aujourd'hui, Séminaire L'université aujourd'hui, Edition Crase, Alger, Mai 1998,p8

[3] – رابح تركي، أصول التربية و التعليم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1990، ص 140؛

[4] – فضيل دليو و آخرون، إشكالية الديمقراطية في الجامعة الجزائرية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001،ص157؛

[5] – رابح تركي، مرجع سبق ذكره، ص 157؛

[6] – بتقة ليلى، الإصلاحات الجامعية بين النظرية وواقع الممارسة "مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي–ل.م.د– نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة المسيلة،العدد2، ديسمبر 2011، ص73؛

[7] – المرجع السابق، ص 74؛

[8] – محمد دهان، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009–2010، ص 133؛

[9] – ملف إصلاح التعليم العالي، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جوان 2007،ص 25؛

[10] – نعيمة محمد أحمد، مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل–دراسة تطبيقية تحليلية، المؤتمر الدولي الثالث: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، الأردن،28 أفريل–1ماي 2014، ص9؛

[11] - Youcef Berkane,L'université Algérienne entre réalisations et défis, CREAD :L'université Algérienne Et Sa Gouvernance ,Février 2011 ،p193;

[12] – سميرة عبد الصمد وسهام العقون، الاستثمار في الرأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة. مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15–16 نوفمبر 2011، ص9.

[13] – مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000–2011، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 1 ؛

[14] – سميرة العابد وزهية عباز ، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 11 ،2012، ص 11؛

[15] – بن عيسى كمال الدين، أثر الإنفاق العام على الدخل و التوظيف وتوزيع الدخل و مستوى الأسعار في الجزائر في الفترة الممتدة من 2001إلى 2014، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و إنعكاسلتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص 12؛

[16] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ، الجزائر ، نوفمبر 2008، ص340

[17] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة ،الجزائر، جويلية 2012، ص 226؛

[18]– بن فرحات ساعد وعباس وداد، فعالية سياسات التشغيل في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص ص19-20 ؛

[19] – منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة، المؤتمر العالمي للتعليم العالي: التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين-الرؤية والعمل-، باريس، 5-9أكتوبر1998، ص28؛

[20] – مدني بن شهرة، الاصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2009، ص256؛

[21] – بلعسل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 126؛

[22] – منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة، مرجع سبق ذكره، ص 72.